جـــامـعـة تـــكريـــت

قسم اللغة العربية

كلية التربية للعلوم الإنسانية

المادة : دراسات صرفية قديمة

المحاضرة الاولى

الميزان الصرفي والصيغة والبنية

أستاذ المادة : أ. د . فيحاء قحطان

الميزان الصرفي

عند سيبويه

لم يشر سيبويه (١٨٠هـ) إلى تعريف واضح للميزان الصرفي كالتعريف المعهود عندنا في الوقت الحاضر بمعناه التركيبي نعني(الميزان + الصرفي) وإنما بوب في كتابه أبواباً تمثل الإجراء العملي لوزن الكلمات من تلك الأبواب قوله : ((هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجي في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل . . .))[١] . فالظاهر في قوله أنّه كان يعني عندهم (الفعل) فالتصريف والفعل تعني الاشتقاق والوزن للكلمة.

والميزان الصرفي وإنْ كانت قد استقرت صورته بالفاء والعين واللام لكن هذه المسألة لم تكن مغفولة عند سيبويه فكما أسلفنا أنَّ الكثير من أبواب كتابه فيها الإشارة لذلك ومن ذلك قوله : ((هذا باب ما كانت الواو فيه أولا وكانت فاءً وذلك نحو: وعد يعد، ووجل يوجل.))[٢] فقد أشار سيبويه إلى فاء الكلمة في نصه وكذلك أشار إلى عينها قائلاً: ((

---

(١) الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٤٢)

(٢) الكتاب لسيبويه (٤/ ٣٣٠)

باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين منه))[1] كذلك أشار إلى لامها بقوله : ((باب ما كانت الواو والياء فيه لامات اعلم أنَّهن لاماتٍ أشد اعتلالاً . . .))[2].

وقال : ((باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيداً أو غير مزيد فإذا كان غير مزيدٍ فإنه لا يكون إلا على مثال فعلل ... وذلك نحو: دحرج))[3] فباب تمثيل الفعل يعني وزن الفعل ، وقوله: (على مثال فعلل) يعني على وزن فعلل.

((وإذا كان الاسم على بناء فعال نحو: حذامٍ ورقاش، لا تدري ما أصله أمعدولٌ أم غير معدول، أم مؤنث أم مذكر، فالقياس فيه أن تصرفه؛ لأنَّ الأكثر من هذا البناء مصروف غير معدولٍ، مثل: الذَّهاب، والصَّلاح والفساد، والربَّاب))[4]. والمفهوم من قوله أنه كان يسمي الوزن أو الميزان بالبناء.

((. . . وجعل زنته كزنته فهو ينبغي له إن سمَّى رجلاً باسم مؤنَّث على زنة معدٍّ مدغم مثله أن يصرفه . . .))[5]

---

(١) الكتاب لسيبويه (٤/ ٣٣٩

(٢) لكتاب لسيبويه (٤/ ٣٨١)

(٣) الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٩٩)

(٤) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٨٠)

(٥) الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٥٧)

ومن المصطلحات التي أشار بها لمفهوم الميزان الصرفي (الزنة) فيقول ((. . . فإن التضعيف لا يمنع أن يكون على زنة جعفرٍ وكعسبٍ، كما لم يمنع ذلك في جلبب . . .))[١]

ومهما يكن من أمر وبعد سرد النصوص التي ساقها سيبويه في كتابه نخلص إلى أن الميزان الصرفي بهذه التسمية التركيبة وإنْ كان قد غاب عنده لكنّه لم يغب كمفهوم تأصيلي عنده ، وقد أشار إليه بألفاظ مختلفة منها كما ذكرنا: (الفعل، والتمثيل أو المثال ،والبناء والزنة)).

وتابع ابن السراج (٣١٦ هـ) سيبويه في مثل ذلك قائلاً: ((واعلم أنّ النحويين قد جعلوا الفاء والعين واللام أمثلة للحروف الصحاح فيقولون: جمل وزنه: فعل وجمال: فعال وجميل: فعيل وعجوز: فعول وضارب: فاعل فيوازنون الأصول بالأصول من الفاء والعين واللام وينطقون بالزّوائد بألفاظها فإذا قالوا: فاء هذا الحرف وواو أو ياء فإنّما يعنون أن أول حرف منه أصلي واو أو ياء وكذلك إذا قالوا: عينه كذا أو لامه كذا فإنّما يعنون الثاني الأصلي الذي هو عين والثالث الأصلي الذي هو لام فإذا تكرر الحرف الأصلي بعد تمام الثلاثة كرروا اللام))[٢].

(١) الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٢٩)

(٢) الأصول في النحو: ابن السراج (٢/ ٣٩٧)

فالظاهر من كلام ابن السراج أنَّه موافق لسيبويه في فهمه في حين أنَّه عالج الآلية التي نتبعها لوزن الكلمات ناسباً ذلك الجهد للنحويين؛ لكون الصرف لم ينفصل بعد عن النحو كما استقر فيما بعد استقلاله.

أما ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) لما ذكر فضل علم التصريف ساق لنا مصطلح الميزان بقوله : ((يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة؛ لأنّه ميزان العربية وبه تُعرَف أصول كلام العرب من الزَوائد الداخلة عليها))[١] فهنا يوضح لنا ابن جني أهمية هذا الميزان الذي يمثل التصريف كي نقف عند أصالة الحروف وزيادتها.

وقال ابن معطي (ت ٦٢٨ هـ) ناظماً [٢] :

وَكُلُّ حَرْفٍ زِيدَ لاَ تُغَيِّرُهْ	بِلَفْظِهِ إِذَا وَزَنْتَ تَذْكُرُهْ
وَالأَحْرُفُ الَّتِي تَكُونُ أَصْلاَ	قَابِلْ بِهَا إِذَا وَزَنْتَ فِعْلاَ
وَإِنْ يَزِدْ عَلَى ثَلاَثٍ كَرِّرِ	اللاَّمَ نَحْو فَعْلَلٍ فِي جَعْفَرِ
وَإِنْ بَنَيْتَ فَعْلَلاً مِنْ ضَرَبَا	تُلْحِقُهُ بِجَعْفَرٍ قُلْ ضَرْبَبَا
وَإِنْ بَنَيْتَ مِنْ وَأَى كَمَفْعَلِ	مَوْأَى عَلَى مِثَالِ مَرْمَى يُجْعَل

فقيل في شرح هذه الأبيات لما أرادوا التفريق بين الأصلي والزائد قاموا بوضع قانوناً كلياً وزنوا به الكلمات وهو (فعل) فقابلوا بالفاء والعين واللام الحروف فنقول في وزن

---

(١) المنصف: ابن جني ١/ ٢.

(٢) ألفية ابن معطي : (١٩٩- ١٩٨)

(جعفر – فعلل)[1]. وهذا يدلنا على أننا لم نزل في دائرة المفهوم الذي قرره سيبويه ولم نخرج عنها بعيداً .

أما ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) فهو الآخر لا يختلف عن مفهوم سيبويه غير أنَّه ساق المفهوم بشكل مباشر في بداية شافيته ذاكراً ((وأبنية الِاسْم الْأُصُول ثلاثية ورباعية وخماسية وأبنية الْفِعْل ثلاثية ورباعية ويعبر عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعين وَاللَّام وَمَا زَاد بلام ثَانِيَة وثالثة ويعبر عَن الزَّائِد بِلَفْظِهِ إِلَّا الْمُبدل من تَاء الافتعال فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ وَإِلَّا المكرر للإلحاق أَو لغيره فَإِنَّهُ بِمَا تقدمه وَإِن كَانَ من حُرُوف الزِّيَادَة إِلَّا بثبت وَمن ثمَّ كَانَ حلتيت فعليلا لَا فعليتا وَسَحْنُون وعثنون فعلولا لَا فعلونا لذَلِك ولعدمه وَسَحْنُون إِن صَحَّ الْفَتْح ففعلون))[2] .

وبعد ذلك جاء الرضي(ت ٦٨٦ هـ) فأعطى لنا كيفية وزن الكلمات فضلا عن مفهومه للميزان والذي لا يختلف كثيراً عمن سبقه لكن بفلسفة ونظرة أعمق وأوضح فصرح بمصطلح وزن الكلمة وكيفيته فذكر: ((. . . إذا أردت وزن الكلمة عبرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام: أي جعلت في الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول: ضَرَبَ على وزن فَعَلَ اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظٌ متصف بالصفة التى يقال لها الوزن، واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات، فقيل:

---

(١) ينظر شرح ألفية ابن معطي، د.علي موسى الشوملي: (١ / ١٣١٣).

(٢) الشافية في علم التصريف: ابن الحاجب: (١/ ٦)

ضَرَبَ على وزن فَعَلَ، وكذا نَصَرَ وخَرَجَ، أي: هو على صفة يتصف بها فَعَلَ، وليس قولك فَعَلَ هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات، لأنا نعرف ضرورةً أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة، فكيف تكون الكلمات مُشْتَرِكة في فَعَلَ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلاً للهيئة المُشْتَرَكةِ فقط، بخلاف تلك الكلمات، فإنها لم تُصَغْ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيها المعلومة، فلما كان المراد من صَوْغ فَعَلَ الموزون به مجرَّدَ الوزن سُمِّيَ وزناً وزِنَةً))[1]

إذن وبعد عرض آراء القدامى والنظر فيها نجد أن الميزان كان عندهم يعني(الوزن أو الزنة أو المثل والتمثيل ، والبناء) ولم يصطلحوا تسمية (الميزان الصرفي) وإنما العملية التي يتم بها الوزن والتمثيل أعطت للمتأخرين أو المحدثين فيما بعد الإذن ؛ لتسميته بالميزان الصرفي.

(١) شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الإستراباذي (١ / ١٢).

الصيغة والبنية

الصيغة في اللغة : فهي مأخوذة من الصوغ . قال ابن منظور(ت ٧١١هـ): ((الصوغ مصدر صاغ الشيء يصوغه صوغا وصياغة وصغته أصوعه صياغة وصيغة وصيغوغة الأخيرة عن اللحياني : سبكه)) [١]، و ذكر الفيومي (ت ٧٧٠هـ) أنَّ : ((الصيغة العمل والتقدير وهذا صوغ هذا إذا كان على قدره))[٢]، وأصَّل ابن فارس (ت ٣٩٣هـ) الصيغة بقوله : ((الصاد والواو والغين أصل صحيح وهو تهيئة شيء على مثال مستقيم من ذلك قولهم: صاغ الحلي يصوغه صوغا))[٣].

إذن فمعاني كلمة الصيغة في المعاجم تدور حول القيمة والتقدير

أما البنية فقال فيها الأزهري (ت ٣٧٠هـ): ((يقال بنية و بنى مثل رشوة ورشا، كأن البنية الهيئة التي بني عليها مثل المشية الركبة،))[٤] ويقول ابن فارس: ((الباء والنون والياء أصل واحد وهو بناء الشيء يضم بعضه إلى بعض))[٥].

---

(١) لسان العرب: ابن منظور : ٨ / ٤٤٢ مادة(صوغ).

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ١ / ٣٥٢.

(٣) مقاييس اللغة : ابن فارس: ٣/ ٣٢١ .

(٤) تهذيب اللغة :لأزهري:١٥ / ٣٥٣ .

(٥) مقاييس اللغة: ابن فارس: ١ / ٣٠٣ .

الصيغة والبنية اصطلاحاً عند القدماء

سيبويه(ت ١٨٠ هـ) لم يصرح بمفهوم الصيغة ولا البنية بشكل واضح وإنما لمح إلى صيغ بعض الأفعال ومعانيها ومسألة ما بنت العرب من ذلك قوله في باب ((باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى . تقول: دخل وخرج وجلس. فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله وأجلسه.))[١] ، ثم عقد بابا سماه ((باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال . فلما حد سيبويه تعريف الفعل بقوله : ((وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعِ ومِكُث وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة))[٢] نجده يتعامل مع البناء كأنه الأصل أو المثال للكلمات الذي يُسار عليه في تصريفها.

وفي حديثه عن جمعي القلة والكثرة نجده لم يسمِّ أمثلتها بأنها جاءت على أوزان وإنما صرح بأنها أبنية أي أنه أشار لمصطلح أبنية بدلا من أوزان وذلك بقوله : ((واعلم أن

(١) الكتاب لسيبويه (٤/ ٥٥)

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ١٢)

لأدنى العدد أبنيةٌ هي مختصَّة به، وهي له في الأصل، وربَّما شركه فيه الأكثر، كما أنَّ الأدنى ربَّما شرك الأكثر. فأبنية أدنى العدد أفعلٌ نحو: أكلبٍ وأكعبٍ. وأفعالٌ نحو: أجمالٍ وأعدالٍ وأحمالٍ، وأفعلةٍ نحو: أجربةٍ وأنصبةٍ وأغربةٍ. وفعلةٌ نحو: غلمةٍ وصبيةٍ وفتيةٍ وإخوةٍ وولدةٍ. فتلك أربعة أبنية، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر وأن شركه الأقل. ألا ترى ما خلا هذا إنَّما يحقر على واحده، فلو كان شيءٌ مما خلا هذا يكون للأقل كان يحقر على بنائه، كما تحقر الأبنية الأربعة التي هي لأدنى العدد، وذلك قولك في أكلبٍ: أكيلبٌ، وفي أجمالٍ: أجيمالٌ، وفي أجربة: أجيربة، وفي غلمةٍ: غليمةٌ، وفي ولدةٍ: وليدةٌ. وكذلك سمعناها من العرب. فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر العدد))[1]

والأمر كذلك عند **أبي عثمان المازني (ت ٢٤٧هـ)**، وهو أيضا لم يورد حديثا صريحا لمفهوم الصيغة ولا البنية، وإنما أشار إلى بعض الأبنية الواردة في كتابه التصريف الذي شرحه ابن جني ومن ذلك : ((قال أبو عثمان: فإذا سُئِلتَ: كيف تبني من ضَرَبَ مثل جَعْفَرٍ؟ قلت: ضَرْبَب، ومن علم قلت: عَلْمَم، ومن ظرُف قلت: ظَرْفَفٌ، وإن كان فعلا فكذلك, وتجريه مجرى دحرج في جميع أحواله))[2].

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٤٩٠)

(٢) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص: ٤٤)

ثم جاء المبرد(٢٨٥ هـ) ولعله أول من أشار بشكل أوضح لمصطل الصيغة وذلك في قوله : ((فإن صغت اسما لاتريد بِهِ مَكَانا من الْفِعْل وَلَا زَمَانا للْفِعْل وَلَا مصدرا قلت فِي مَفْعَل من القَوْل هَذَا مَقْوَل وَمن البيع مَبْيَع كَمَا قَالُوا فِي الأَسماءِ مَزْيَد وَقَالُوا إِنَّ الفُكاهة مَقْوَدةٌ إِلى الأَذى وعَلى هَذَا قَالُوا مَرْيَم وَلَو كَانَ مصدرا لَقلت مَراما وَهَذَا مَرامك إِذا أَردت الْموضع الَّذِي تروم فِيهِ وَكَذَلِكَ الزَّمَان وعَلى هَذَا استخرت مُستخارا فِي معنى الاستخارة))[1]

كذلك أشار للبناء بقوله : (((هَذَا بَاب معرفَة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل وَكَيف تعْتَبر بهَا فِي أَصْلهَا وزوائدها) ونبدأُ بالأَسماءِ الصَّحِيحَة فإِذا قيل لَك ابْنِ مِنْ ضرب مثل جَعْفَر فقد قَالَ لَك زد على هَذِه الْحُرُوف الثَّلَاثَة حرفا فحقُّ هَذَا أَن تكرّر اللَّام فَتَقول ضَرْبَبٌ فَاعْلَم فَيكون على وزن جَعْفَر وَتَكون قد وضعت الفاءَ وَالْعين فِي موضعهما وكرّرت اللَّام حتّى لحِق بِوَزْن فَعْلَل أَلا ترى أَنَّك تَقول إِذا قيل لَك ابْن مِنْ ضرب مثل قَطَّع ضَرَّبَ فَاعْلَم لأَنَّه إِنَّما قَالَ لَك كرّر الْعين فإِنَّما زِدْت على الْعين عينا مثلهَا وَلَو قَالَ لَك ابْن لي من ضرب مثل صَمَحْمَح لَقلت ضَرَبْرَب لأَنَّه إِنَّما قَالَ لَك كرّر الْعين / وَاللَّام فأَجَبْته على شَرْطه وَلَو قَالَ لَك ابْن لي من ضرب مثل جَدْول لَقلت ضَرْوَبٌ فَاعْلَم لأَنَّه لم يقل لَك أَلحقه بِجَعْفَر إِنَّما اشْترط عَلَيْك أَن تلْحقهُ بِمَا فِيهِ وَاو زَائِدَة فزدت لَهُ واوا بحِذاءِ الراءِ وَكَذَلِكَ لَو قَالَ لَك ابنِ لي من ضرب مثل كوثر لَقلت ضَوْرَبٌ فَاعْلَم فاحتذيت على الْمِثَال الْمَطْلُوب مِنْك وَلَو قَالَ ابنِ لي

---

(١) المقتضب (١/ ١٠٨)

من ضرب مثل جَيْدَر لَقلت ضَيْرَبٌ فَاعْلَم وَلَو قَالَ ابنِ لي من ضرب مثل سَلْقَى لَقلت ضَرْبَى وَقلت لنَفسك ضَرْبَيْتُ مثل قَوْلك سَلْقَيْتُ))[1]

فما تقدم من أمثلة المبرد نجده يجري البناء بعملية تصريف الكلمة واشتقاقها من جذرها المشترك .

أما ابن جني (٣٩٢هـ) في منصفه لشرح تصريح المازني يوضح مسألة البناء بقوله : ((اعلم أن معنى قول أهل التصريف: ابن لي من كذا مثل كذا, إنما معناه: فُكّ صيغة هذه الكلمة وصُغْ من حروفها مثل هذا الذي قد سئلت أن تبني مثله, بأن تضع الأصل بحذاء الأصل، والزائد بإزاء ٤ الزائد، والمتحرك بإزاء المتحرك، والساكن بإزاء الساكن، وتضم ما سألك أن تضمه، وتفتح ما سألك أن تفتحه، وتكسر ما سألك أن تكسره، فتحتذي المثال المطلوب. وذلك نحو قولك: ابنِ من خرج مثل هِجْرَع؟ فجوابه "خِرْجَج" ومثله من دخل: "دِخْلَل"، وإن كان في المثال المطلوب زائد جعلته فيما تبنيه أنت. وذلك قوله: ابن لي من ضرب مثل خَيْفَق؟ فجوابه: "ضَيْرَب"؛ لأنه في هذه المسألة كأنه قال لك: اجعل ثاني الحروف ياء زائدة فلم تعد ما سألك، وكأنه في المسألة الأولى قال لك: كرر اللام من خرج؟ فجوابه: خَرْجَجَ))[2].

(١) المقتضب (١/ ٦٩)

(٢) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص: ٤٥)

كذلك أشار للصيغة من خلال الدلالة الصناعية ((باب في الدلالة اللفظيّة والصناعيّة والمعنويَّة اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتدّ مراعًى مُؤْثَر إلا أنها في القوّة والضعف على ثلاث مراتب : فأقواهنّ الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية . ولنذكر من ذلك ما يصحّ به الغرض فمِنه جميع الأفعال . ففي كل واحد منها الأدِلَّة الثلاثة . ألا ترى إلى قام و (دلالة لفظه على مصدره) ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله . فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه . وإنما كانت الدلالة الصناعيّة أقوى من المعنويّة من قِبَل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتزَم بها . فلمّا كانت كذلك لحِقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة))[١]

أما الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، فنجده على منوال سابقيه في هذا الشأن، حيث يعرض عرضا كاملا لأبنية الاسم وأوزانها في كتابه المفصل[٢] كقوله((للمجرد منه خمسة أبنية أمثلها جعفر ودرهم وبرثن وزبرج وفطحل))[٣]. وكذلك يشير إلى الاشتراك في صورة البناء أيضاً : ((استواء المذكر والمؤنث في بعض الأبنية: ويستوي المذكر

(١) الخصائص ط عالم الكتب (٣/ ٩٨)

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ت: الدكتور إميل يعقوب، ج ٣، ص ٢٣١ .

(٣) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣١٣)

والمؤنث في فعول ومفعال ومفعيل وفعيل بمعنى مفعول ما جرى على الاسم. تقول هذه المرأة قتيل))[1]

وتحدث عن صياغة الأمر من المضارع فكانت لفظة الصيغة حاضرة عنده بقوله ((وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف بصيغته صيغته، إلا أن تنزع الزائدة فتقول: في تضع ضع، وفي تضارب ضارب، وفي تدحرج دحرج، ونحوها مما أوله متحرك؛ فإن سكن زدت همزة وصل لئلا يبتدأ بالساكن))[2]

وأما ابن يعيش(٦٤٣ هـ) في شرحه للمفصل وضح بقوله : ((والأسماء الأعجميّة تُعْرَف بعلاماتٍ؛ منها: خروجها عن أبنية العرب، نحو: إسماعيل، و جِبْرِيل))[3] أنَّ الأبنية بمنزلة القوالب التي تحيط بالأمثلة.

أما الرضي (ت ٦٨٦ هـ) لم يغفل عن الصيغة والبنية لكن دون تفريق بينهما وبين الوزن فقد فسر (أبنية الكلم) بقوله : ((المراد ببناء الكلمة ووزنها وصيغتها : هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلٌّ في موضعه فرَجُل مثلاً على هيئة

(١) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٢٤٩)

(٢) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٣٩)

(٣) شرح المفصل ١ : ١٨٦

وصفة يشاركه فيها عَضُد، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح ، وثانيها مضموم ، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء))[1] .

(١) شرح شافية ابن الحاجب: الرضي، ج١/ ٢